أي نوع من التنسيق على غرار حلف الأطلسي دون وجود عسكري (غدعون سامط، **هآرتس**، ١٩٨١/١١/٢٧).

وبسبب وجود هوة كبيرة بين الموقفين: الاسرائيلي والاميركي، خلال المفاوضات، أمر شارون الوفد الاسرائيلي بعدم التراجع ومحاولة الوصول إلى نتائج حقيقية، وبدون ذلك لن يقدم على توقيع مذكرة التفاهم (**دافار**، ١٩٨١/١١/١٥). إلا أن موقفه هذا تبدَّل خلال الأيام الأخيرة قبل التوقيع. ويبدو أن ذلك قد تمّ بسبب تنازلات من جانب الأميركيين في مواضيع هامة بالنسبة لاسرائيل؛ مما دفع رئيس الحكومة بيغن إلى الموافقة أيضاً على سفر شارون إلى الولايات المتحدة لتوقيع المذكرة. وقد أفادت المصادر المقربة من رئيس الحكومة، أن بيغن رغب منذ البداية في تحقيق ما فشل بن ــ غوريون في تحقيقه خلال الخمسينات: إخراج اسرائيل من عزلتها ودمجها بقوة غربية، خصوصاً بالولايات المتحدة، في إطار تعاون منظم (يوسف حاريف، **معاريف**، ١٩٨١/١١/٢٠). وكان موقفا بيغن وشارون المؤيدان وراء اتخاذ قرار في الحكومة الاسرائيلية بشأن ضرورة توقيع مذكرة التفاهم الاستراتيجي، وعارضه كل من الوزراء بورغ واريدور وهامر. وخلال جلسة الحكومة، دافع بيغن عن رأيه قائلاً: إن تأخير التوقيع ربما عاد بالضرر على اسرائيل لأسباب غير معروفة اليوم، ويمكن أن تحدث مستقبلاً وتمنع التوقيع. وأضاف: إن حقيقة التوقيع على وثيقة اسرائيلية ــ أميركية للتعاون، هي خطوة سياسية هامة، تحسن من وضع اسرائيل وعلاقاتها مع اميركا، رغم الصيغة المختصرة التي يقترحها الأميركيون في المرحلة الأولى للتعاون الاستراتيجي، والتي تتضمن مناورات بحرية، وتخزين معدات طبية؛ حيث يمكن أن تفتح في المجال أمام توسيع واثراء العلاقات بين الطرفين في المستقبل (**هآرتس**، ٢٦ و١٩٨١/١١/٣٠).

أثار التوقيع الاسرائيلي على مذكرة التفاهم الاستراتيجي مع الولايات المتحدة عدة ردود فعل في اسرائيل، منها مؤيد ومنها معارض. فالمؤيدون، ومعظمهم من أعضاء الائتلاف الحاكم ومؤيديه، اعتبروا أن التوقيع على المذكرة ضروري لأمن اسرائيل، خصوصاً وأن الاتحاد السوفياتي، على حد ادعاء وزير الخارجية شامير، «هو سبب كافة الحروب التي خاضتها اسرائيل، منذ معركة سيناء ١٩٥٦، التي وقعت بعد صفقة السلاح السوفياتية الأولى مع دول المنطقة (مقابلة مع شامير، **ر.إ.إ.**، العدد ٢٥٠٣، ٤ و١٩٨١/١٢/٥، ص ١٢). أما بالنسبة لمضمون المذكرة المحدود، فيعتبر المؤيدون أن الموقف الأميركي غير نهائي، ويمكن أن يتحسن خلال المفاوضات المقبلة للجان الأعمال. ويضيف هؤلاء أن المذكرة، حتى في مضمونها المحدود، ستساهم في تقوية القاعدة العسكرية التحتية لاسرائيل، وذلك عن طريق المبيعات الواسعة، وتوفير العمالة في ورش الصيانة والتصليح، وربما الحصول في المستقبل، على مساعدة لبناء منشآت تحتية لميناء آخر في حوض البحر المتوسط، وبناء مطار ثالث في النقب. كذلك، فإن المذكرة تضمن توفير الهبات والقروض والفائدة الفُضلى لتوسيع فرع المشتريات الاسرائيلية في الولايات المتحدة (غدعون سامط، **هآرتس**، ١٩٨١/١١/٢٧).

أما معارضو المذكرة، وعلى رأسهم أعضاء المعراخ، فلديهم اعتراضات كثيرة ضدها. ويذكر، هنا، أن الحكومة الاسرائيلية هزمت أربعة اقتراحات في الكنيست لحجب الثقة عنها، بسبب توقيعها على مذكرة التفاهم، قدمها كل من المعراخ والكتلة الشيوعية (حداش) وحركة هتحياه، التي تتزعمها غيئولاه كوهين، وكتلة شينوي بزعامة امنون اوبينشتاين.

ويرى المعارضون أن اسرائيل، بتوقيعها على مذكرة التفاهم، قد وضعت نفسها بشكل مكشوف ضد الاتحاد السوفياتي. وحسب قول النائب ورئيس الأركان السابق مردخاي غور، «فإن اسرائيل لا يجب أن تعد نفسها عدوة للاتحاد السوفياتي، وليس من مصلحتها أن تكون عدوة لدولة كبرى؛ إذ أن كل ما يهمها هو أمنها في الشرق الأوسط، وهذا هو الشيء الأساسي الذي لم يذكر تقريباً في مذكرة التفاهم» (**ر.إ.إ.**، العدد ٢٤٩٩، ١٩٨١/١٢/١ و١١/٣٠، ص ٩). وادعى آبا ايبن، وزير الخارجية سابقاً، «أن جميع الاتفاقات التي وقعتها [اسرائيل] حتى الآن، بما